العدد (44)

نشرة الأونروا واللاجئين

منتصف شباط / فبراير 2023

- كلمة العدد

1

حيادية "الأونروا" لا تعني حرمان اللاجئين الفلسطينيين المتضررين من الزلزال في شمال سوريا من خدماتها وعلى "الأونروا" الخروج من حرفية النص الى روحه.

2

على المجتمع الدولي والدول المانحة تحمل مسؤولياتهم تجاه منكوبي الزلازل من اللاجئين الفلسطينيين.

3

بوادر حلول ايجابية بدأت بالظهور فيما يتعلق بالنزاع القائم بين اتحاد الموظفين العرب و"الأونروا".

4

فقدان النزاهة والحيادية من قبل المجتمع الدولي عندما يتعلق الأمر بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

نشرة دورية نصف شهرية تصدر عن "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج" بالتعاون مع "الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين"..

تتناول النشرة آخر المستجدات والتحليلات والأخبار المتعلقة بوكالة "الأونروا" واللاجئين من وجهات نظر مختلفة؛ فلسطينية وعربية وعالمية.. تهدف النشرة إلى تزويد القارئ والمتابع بالمعلومات والتحليلات الكافية والضرورية حول وكالة "الأونروا" لما تمثله من ارتباط عضوي وحيوي بقضية اللاجئين بحيث تشكل فائدة نوعية يمكن استخدامها في مجالات متعددة في سياق الضغط والتأثير للتعريف بقضية اللاجئين وحقهم بالعودة.

كلمة العدد:

حيادية "الأونروا" لا تعني حرمان اللاجئين الفلسطينيين المتضررين من الزلزال في شمال سوريا من خدماتها وعلى "الأونروا" الخروج من حرفية النص الى روحه.

يعيش في شمال سوريا حوالي 1700 عائلة فلسطينية أي حوالي 8000 آلاف لاجئ فلسطيني نزحوا بسبب الحرب من كل من مخيمات اللاذقية وحندرات والرمل والنيرب، ويقيمون حاليا في ثلاث مناطق رئيسية في الشمال وهي منطقة إدلب وريفها ومنطقة عفرين (غصن الزيتون) وريف حلب الشمالي (درع الفرات).

يعيش في شمال سوريا حوالي 1700 عائلة فلسطينية أي حوالي 8000 آلاف لاجئ فلسطيني نزحوا بسبب الحرب من كل من مخيمات اللاذقية وحندرات والرمل والنيرب، ويقيمون حاليا في ثلاث مناطق رئيسية في الشمال وهي منطقة إدلب وريفها ومنطقة عفرين (غصن الزيتون) وريف حلب الشمالي (درع الفرات).

طالما تتحدث "الأونروا" عن التزامها بالحيادية وبأنها لا تحسب على اي طرف من الاطراف والهم الأوحد هو تقديم المساعدات والخدمات الانسانية للاجئين في مناطق عملياتها الخمسة لا سيما في اوقات الطوارئ، بات من الضرورات القصوى التحرك السريع وبذل جميع الجهود لكسر جميع القواعد التي تحول دون تقديم الخدمات لجميع اللاجئين الفلسطينيين بغض النظر عن وجودهم الجغرافي داخل سوريا، لا سيما بعد حديث وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيت بأن "لقد خذلنا الناس حتى الآن في شمال غربي سوريا وهم محقون في شعورهم بالتخلي عنهم في ظل عدم وصول المساعدات الانسانية" ويضيف" واجبي والتزامنا يقضيان بتصحيح هذا الفشل بأسرع ما يمكن.

على المجتمع الدولي والدول المانحة تحمل مسؤولياتهم تجاه منكوبي الزلازل من اللاجئين الفلسطينيين.

كثيرا ما نادينا ورفعنا الصوت امام المجتمع الدولي والدول المانحة لمد يد العون للاجئين الفلسطينيين الذين يتواجدون في مناطق الشمال السوري الواقعة خارج سيطرة النظام والذين كانوا يعانون الأمرين بسبب صعوبة الظروف التي يعيشون بها من ناحية ومن ناحية أخرى عدم استلامهم المعونات المخصصة لهم أو الاستفادة من برامج الإغثة التي تقدمها وكالة "الأونروا" بذريعة أنهم لا يقطنون ضمن مناطق سيطرة النظام علما بأنهم ما زالوا يعيشون ضمن الأراضي السورية ومن غير المنصف زجهم في الصراعات الحاصلة هناك. وما زاد الأمور صعوبة بل ومأساوية عليهم مؤخرا هو حصول الزلزال الكارثي والذي ضرب في مناطق تواجدهم الأمر الذي يشكل تهديد فعلي لحياتهم وأمنهم إن لم يكن هناك استجابة وتدخل سريع من قبل الدول المانحة والمجتمع الدولي على حد سواء.على المانحين والمجتمع الدولي للاستجابة العاجلة والفورية مع الطلب الذي أعلنت عنه وكالة "الأونروا" يوم الثلاثاء الموافق 7/2/2023 والخاص باحتياجات 57 ألف من اللاجئين الفلسطينيين المتضررين من زلزال تركيا/سوريا، وقيمته 2.7 مليون دولار. حتما عملية التأخير في الاستجابة ستنعكس بالمزيد من المعاناة للاجئين الفلسطينيين المتضررين الذين يعيشون ظروفاً إنسانية صعبة وفي ظل أجواء عاصفة وماطرة ودرجة حرارة تصل أحياناً إلى ما دون الصفر.

وذكرت "الأونروا" في "طلبها الفوري" بأن هناك حوالي 438 ألف لاجئ فلسطيني في 12 مخيماً في أرجاء سوريا، باستثناء أولئك الذين لا يمكن الوصول إليهم من دمشق (يمكن الوصول إليهم من تركيا إلى شمال غرب سوريا)، وبأن شمال سوريا يعد مسكنا لحوالي 62 ألف لاجئ فلسطيني يعيشون في المخيمات الأربعة التالية وحولها: مخيم اللاذقية، ومخيم النيرب، ومخيم عين التل، ومخيم حماة، وجميع هذه المخيمات يمكن الوصول إليها من دمشق، وبأن حوالي 90% من العائلات في حاجة للمساعدة بسبب الزلزال، وقد أشارت "الأونروا" بأن ثلاثة منازل انهارت أمس في اللاذقية، والتي تأوي خمس عائلات من اللاجئين الفلسطينيين. وحسب "الأونروا" فإنه واستنادا إلى عمليات التقييم السريع التي أجرتها فرق "الأونروا" منذ يوم أمس، فإنه من الأهمية بمكان توفير: الإمدادات الطبية والمواد غير الغذائية (البطانيات والقماش المشمع والفرشات ومستلزمات النظافة الشخصية، ويشمل ذلك مستلزمات النساء والفتيات)، ولفتت الوكالة إلى أن الإمدادات الطبية الأساسية متوفرة في مستودعات "الأونروا" ليتم توزيعها على الفور على اللاجئين الفلسطينيين المتضررين، ولكن هذا المخزون سيكون بحاجة إلى تجديد. وأعلنت "الأونروا" عن أولوياتها بالاستجابة للحاجة إلى إصلاح و/أو إعادة تأهيل مباني "الأونروا" المتضررة ومنازل اللاجئين الفلسطينيين، مشيرة إلى أنه وفي أعقاب الدمار الذي خلفه الزلزال في سوريا، فإن اللاجئين الفلسطينيين المعرضين أصلا للمخاطر بحاجة ماسة إلى المساعدة وهم يعتمدون بشكل شبه كامل على "الأونروا"، منوهة إلى أنه ولا شك أن هناك المزيد من اللاجئين الفلسطينيين من بين المتضررين بشكل مأساوي في الشمال الغربي والذين لا يمكن الوصول إليهم إلا من خلال تركيا.

بوادر حلول ايجابية بدأت بالظهور فيما يتعلق بالنزاع القائم بين اتحاد الموظفين العرب

بعد حصول نزاع وشقاق بين اتحاد الموظفين العرب في الضفة الغربية وبين ادارة "الأونروا" رفضا لسياسات تقليصات العمل المستمرة في "الأونروا" بسبب استمرار التعنت وعدم الاستجابة من قبل هذه المنظمة الدولية لعدة مطالب لهم، وفي مقدمتها تعيين موظفي المياومة والبطالة بشكل دائم، مع استمرار النقص الكبير والخطير في عدد الموظفين المثبتين وقد تفاقم النزاع حتى وصل الأمر الى اغلاق المكتب الإقليمي "للأونروا" في الضفة المحتلة الموجود في حي الشيخ جراح بمدينة القدس حتى إشعار آخر، وذلك لعدم استجابة الإدارة لمطالب الموظفين. وقد كانت "الأونروا" أجرتّ مسحاً في العام الماضي لبيانات العاملين في الوكالة، وكان هناك شراكة ما بين الإدارة والاتحاد لتحليل البيانات، إلّا أنّ إدارة الوكلة تنصّلت من هذه الشراكة وحلّلت نتائج المسح دون أن تطلع اتحاد الموظفين على آليات التحليل، وكانت نتائج هذا المسح غير مقنعة واستمرت "أونروا" في إخفاء هذه التفاصيل وهذه البيانات والنتائج.

وقد صرح رئيس اتحاد الموظفين العرب أمير المسحال بأن اتفاقا مبدئيا قد تم مع المفوض العام ل"لأونروا" والذي اسفر عن موافقة المفوض العام على معظم المطالب التي كان ينادي بها الاتحاد.

وقد صرح المسحال بأنّ "اجتماعاً سوف يُعقَد، يوم الثلاثاء المقبل، مع مدير عمليات "الأونروا" في غزة توماس وايت، من أجل الاطلاع على الجدول الزمني الخاص بتنفيذ هذه المطالب"، لافتاً إلى أنّ "نزاع العمل الذي أعلنه الاتحاد سوف يتحدّد مصيره بناءً على خريطة الطريق التي سوف يقدّمها مدير عمليات أونروا".

ومن الجدير بالذكر بأنه يعمل نحو 35 في المائة من القطاع الصحي على بند البطالة في شواغر ثابتة، الأمر الذي يجعل هذا القطاع في حاجة إلى ألفَي موظّف على بند التثبيت، حتى يُصار إلى التعويض وتقديم الخدمات المناسبة والملحّة للاجئين الفلسطينيين في مناطق العمليات المختلفة.

وهنا نتوجه بالتحية لاتحاد الموظفين العرب لاصراره وتمسكه بمطالبه المحقة والتي تصب في نهاية الامر في خدمة قطاع كبير من اللاجئين الفلسطينيين.

فقدان النزاهة والحيادية من قبل المجتمع الدولي عندما يتعلق الأمر بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

بدا جليا وواضحا اتباع المجتمع الدولي سياسة الكيل بمكيالين خصوصا عندما يتعلق الأمر بقضايا اللاجئين الفلسطينيين ومصائرهم بل وحتى حياتهم. ففي الوقت الذي تقدم الدول الغربية وعلى رأسها الادارة الامريكية مليارات الدولارات لتغطية تكلفة الصراع الدائر بين روسيا واوكرانيا وذلك من خلال تقديم كافة اشكال الدعم اللا متناهي لأحد أطراف النزاع وقد قُدرت حجم التكاليف المدفوعة لتغطية تكاليف يوم أو حتى ساعة من هذه الحرب بملايين الدولارات وبما يغطي كامل العجز المالي الذي تعاني منه وكالة "الأونروا" والذي أدى ويؤدي الى توقف وتقليص العديد من الخدمات التي تقدمها "الأونروا" للاجئين الفلسطينيين والتي ختمت عام 2022 بما يقارب ال 70 مليون دولار أمريكي وهو مبلغ لا قيمة له مقارنة بتغطية تكلفة الحرب الدائرة بين روسيا واوكرانيا ليوم واحد. وكان المفوض العام "للأونروا" السيد لازاريني قد صرح بأن المبالغ المطلوبة لتمويل ميزانية الوكالة للعام 2023 تبلغ 1.6 مليار دولار.

والسؤوال الذي يطرح نفسه هنا، هل الدول المانحة مجتمعة بالاضافة الى المجتمع الدولي يعجزون عن تمويل ميزانية "الأونروا" ؟ أم أنه هناك كلمة سر تمنع هذا التمويل؟ علما بأنه قد تم التجديد لولاية "الأونروا" بعد أن صوتت 157 دولة لصالح التجديد ما يمثل تأيدا سياسيا ومعنويا كبيرا لصالح التجديد لولاية "الأونروا". ولكن من المفارقة أننا نجد في ذات الوقت امتناع عدد من الدول عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه " الأونروا" وتقليص عدد آخر من الدول حجم المبالغ المدفوعة لميزانية "الأونروا". وقد اصبح جاليا بأن العجز الذي تقع تحت ضغطه الوكالة لم يكن يوما ما ناشئا عن عدم وجود المبالغ الكافية لدى الدول المانحة بل حقيقة الأمر بأن هناك ارادة سياسية بإبقاء "الأونروا" ومن خلفها اللاجئين الفلسطينيين يرزحون تحت الضغط المالي والاجتماعي سعيا وراء الوصول الى مرحلة تجعل اللاجئ الفلسطيني يفكر باللجوء الى أي حل سعيا لتأمين احتياجات الحياة الكريمة حتى لو أدى به الأمر الى التنازل عن حق العودة. وهو الأمر الذي أثبتت التجربة فشله. فالاجئ الفلسطيني لم ينسى حق العودة رغم كل الظروف الصعبة بل وحتى الحروب العديدة التي شُنت عليه على مر الزمن منذ النكبة وحتى يومنا هذا.

وبذلك فإننا نذكر ونرفع الصوت عاليا أمام الدول المانحة والمجتمع الدولي بضرورة التوقف عن سياسة الكيل بمكيالين والاتزام بالوفاء بكافة تعهداتها المالية "للأونروا" واللاجئين الفلسطينيين والذين كان المجتمع الدولي سببا رئيسا في نكبتهم.